مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الخميس 28 سبتمبر 2023

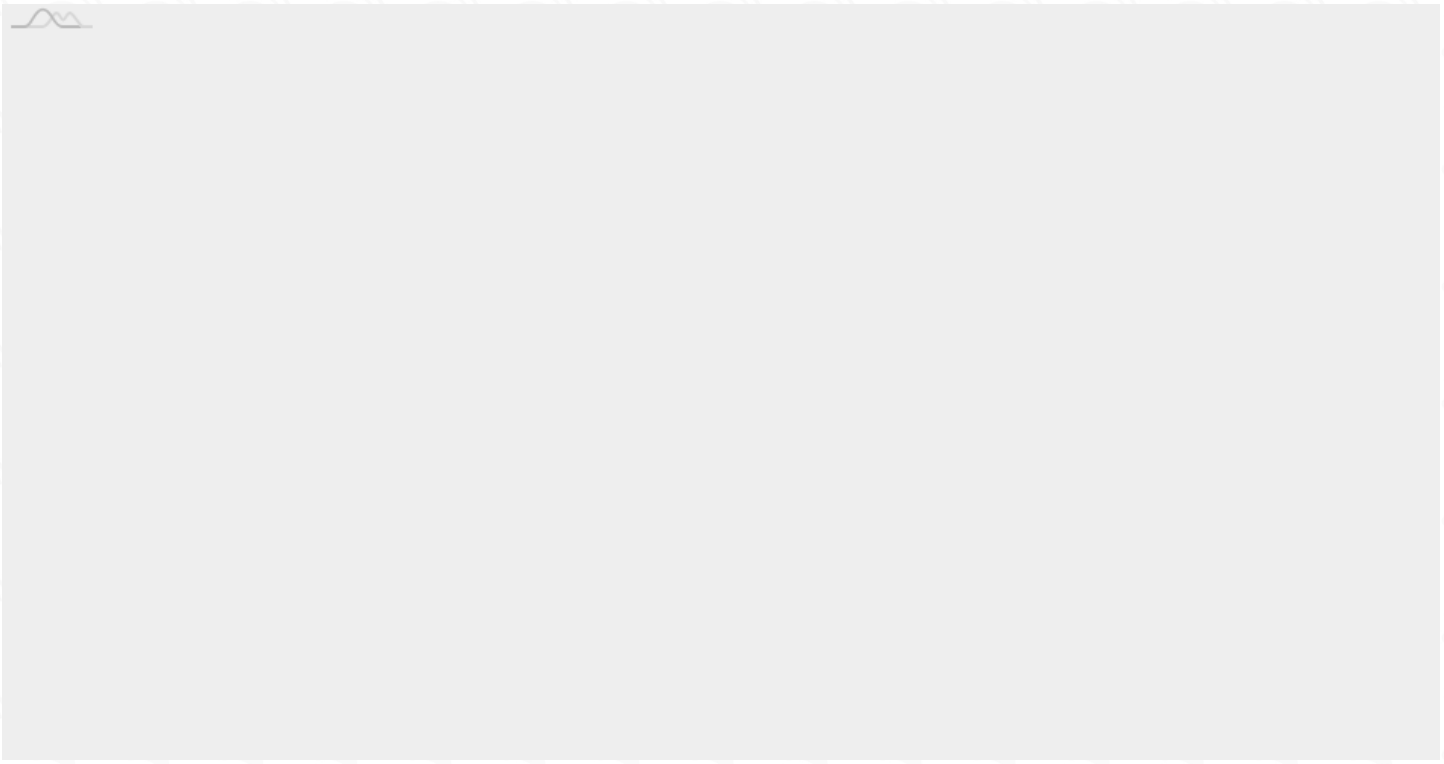

توافق مصري إيراني على توسيع التعاون واستئناف اللقاءات الأمنية

(إقليمي ودولي . العربي الجديد)

كشفت مصادر مصرية رفيعة المستوى لـ"العربي الجديد"، عن ملامح مخرجات اللقاء الذي جمع بين وزير الخارجية المصرية سامح شكري، ونظيره الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة أخيراً. وقالت المصادر إنه "جرى التوافق على مجموعة من الخطوات والإجراءات التي من شأنها توسيع دوائر الشراكة والتعاون بين الجانبين خلال الفترة المقبلة".

وكان عبد اللهيان، قد أكد أنه أجرى "محادثات مفيدة" مع شكري، على هامش انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في مدينة نيويورك. وشدد في تصريحات صحافية، على أن طهران "تعتبر مصر دولة مهمة للغاية في العالم الإسلامي وفي المنطقة".

وأبدى اعتقاده أن "تحسين العلاقات بين إيران ومصر لن يفيد البلدين والأمتين فحسب، بل سيفيد المنطقة والعالم الإسلامي أيضاً، وقد أعلنا استعداد طهران لتعزيز العلاقات بين البلدين، وفي السياق سمعنا تقييماً إيجابياً من وزير الخارجية المصري، ونحن نتفق على اتخاذ خطوات مشتركة في المستقبل في هذا الصدد".

وحول موعد اتخاذ خطوات مشتركة بين مصر وإيران في المستقبل، أوضح الوزير الإيراني أنه "في الأيام المقبلة، وفي إطار الاتفاق الذي توصلنا إليه في نيويورك، سيتم التوصل إلى توافق بيننا بشأن خريطة الطريق، حول كيفية تحسين العلاقات بين الجانبين".

ووصف الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، اللقاء الذي جرى بين وزيره ونظيره المصري بأنه "يمكن أن يكون خطوة لبدء تطوير العلاقات بين طهران والقاهرة".

توافق مصري إيراني على توسيع التعاون

وقال دبلوماسي مصري في واشنطن، لـ"العربي الجديد"، إنه "جرى التوافق بين الطرفين على زيادة أعداد البعثات الدبلوماسية في البلدين، كخطوة تمهيدية يتم بموجبها اختبار العلاقات، قبل الشروع في محادثات جديدة لاحقاً بشأن ترفيع مستوى التمثيل الدبلوماسي، لحين تطبيع العلاقات وتبادل السفراء".

وكشف الدبلوماسي أنه "جرى التوافق بين القاهرة وطهران على استئناف اللقاءات بين الوفود الأمنية في البلدين، بهدف حسم الملاحظات الخاصة بمجموعة من الملفات الأمنية". كما كشف عن أنه "جرى التوافق حول تشكيل (لجنة مشتركة) من متخصصين، لاستعراض فرص الاستثمار في البلدين، إضافة إلى تشكيل مجموعة من اللجان الفرعية، بهدف وضع تصورات لزيادة حجم التبادل التجاري والصناعي بين البلدين".

وأشار المصدر إلى أن "من بين اللجان المتفق على تشكيلها، لجنة معنية بتسهيل الإجراءات فيما يتعلق بالتبادل السياحي بين البلدين، ووضع تصور للرحلات الجوية المباشرة".

من جهته، قال أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأميركية في القاهرة، سعيد صادق، في تصريح لـ"العربي الجديد" إن "مصر لا تمانع في تحسين العلاقات، لأن سياستها المتبعة حالياً هي صفر مشاكل، طالما لا تتدخل الدول الأخرى في شؤونها". وأضاف صادق: "تدخلت تركيا في الشؤون الداخلية لمصر، وتوترت علاقتها، وعندما توقفت عن فعل ذلك، تحسنت علاقات مصر بتركيا".

وتابع: "إيران كرمت خالد الإسلامبولي قاتل الرئيس أنور السادات، وأطلقت اسمه على شارع في طهران، ودعمت التدخلات في العراق واليمن والحركات الفلسطينية، وعادَت دول الخليج كالسعودية والإمارات وهي حليفة لمصر، ولذلك توترت علاقات القاهرة وطهران".

واعتبر صادق أنه "رغم ضغوط أميركا وإسرائيل، سمحت مصر بالسياحة الإيرانية الوافدة إليها، لكن التبادل التجاري والثقافي لا يزالان منخفضين والتنسيق السياسي ضعيف"، مؤكداً أنه "من الممكن مع تحسن علاقات إيران بالخليج، أن ينعكس ذلك على تحسن العلاقات المصرية مع إيران، لكن ذلك يتطلب أيضاً تحسناً استراتيجياً في علاقات إيران بالمنطقة على مدى طويل، يستعيد فيه الطرفان الثقة بينهما". وختم صادق قائلاً إنه "من الممكن أن تستفيد مصر من صادرات إيران النفطية".
بدورهِ، أعرب أستاذ علم الاجتماع السياسي المصري، محمد سيد أحمد، في حديثٍ لـ"العربي الجديد" عن اعتقادهِ بأن "العلاقة المصرية الإيرانية بالفعل تتحسن إلى حد كبير، وهناك تطورات كبيرة، وأعتقد أيضاً أن صانع القرار الإيراني استطاع بالفعل أن ينسج علاقات جيدة مع دول الإقليم، وظهر ذلك بعد الاتفاق بين السعودية وإيران، والذي يؤدي إلى تطور مهم في العلاقات العربية الإيرانية".

وأشار إلى أن ذلك "يساعد كثيراً على عودة العلاقات المصرية الإيرانية، لا سيما أن العلاقة بينهما علاقة تاريخية وجيدة إلى حد كبير، وظلت كذلك حتى الخمسينيات والستينيات، وحتى في السبعينيات أيضاً، ولكنها توترت نتيجة ترويج المشروع الصهيوأميركي فكرة السنة والشيعة وهو ما أدى إلى تغييب العقل، ورأينا الحديث عن أن هناك نية من إيران لتشييع المنطقة، وهذه الفكرة وصلت إلى مصر، وللأسف الشديد تأثرت بها بعض القوى الاجتماعية، لكن ذلك لم يؤثر كثيراً في قطاع كبير من المصريين".

تأثر القاهرة وطهران بواشنطن
وفي السياق ذاته، لفت المساعد السابق لوزير الخارجية المصري، عبد االله الأشعل، في حديثٍ لـ"العربي الجديد"، إلى أن "العلاقات المصرية الإيرانية، لا يمكن لها أن تعود إلى وضعها الطبيعي، إلا إذا كان الصراع الإيراني الأميركي في حالة من الضعف".

والتقى الثلاثاء وزير المالية المصري محمد معيط، محافظ مصر لدى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية، مع إحسان خاندوزي وزير المالية الإيراني، على هامش مشاركتهما في الاجتماعات السنوية للبنك متعدد الأطراف بشرم الشيخ. وبحسب بيان رسمي مصري، بحث الوزيران "مقترحات لتطوير علاقات التعاون الاقتصادي، على نحو يسهم في تعظيم جذب المزيد من الاستثمارات إلى مصر".

وذكر أن هناك "اهتماما متبادلا لتطوير المشروعات المشتركة القائمة بالفعل بين البلدين في مصر، خصوصاً قطاع النقل البحري، وقطاع صناعة المنسوجات، بما يتسق مع توجهات الدولة لتوطين الصناعة".

مصر: واردات السكر تخطت 500 ألف طن والكيلو يسجل 40 جنيهاً

(اقتصاد . العربي الجديد)

سجلت أسعار السكر أرقاماً قياسية جديدة وصلت إلى 40 جنيهاً للكيلو، نتيجة تعمّد بعض شركات تجارة السكر في

/ moasher

مصر تخزينه بهدف تعطيش السوق، وبالتالي رفع أسعارها، إذ تخطى في أسواق الجملة حاجز 35 ألف جنيه، بالرغم من أن سعره على أرض المصنع سجل 18 ألف جنيه.

ومن جانبها، أعلنت وزارة التموين والتجارة الداخلية حاجتها إلى استيراد 200 ألف طن سكر خام، من خلال الهيئة العامة للسلع التموينية وشركة السكر والصناعات التكاملية، وشركات البنجر التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية، ليصل إجمالي الكميات المستوردة خلال العام المالي الجاري إلى نحو 565 ألف طن.

وأكدت الوزارة، في بيان لها أمس الأربعاء، أن ذلك يأتي في إطار توجيهات القيادة السياسية بتعزيز الأرصدة الاستراتيجية من السلع الأساسية بألا تقل عن 6 أشهر.

وكانت الوزارة قد أعلنت إجراء مناقصتين سابقتين في يوليو/ تموز الماضي عن حاجتها لاستيراد 50 الف طن سكر خام، وأخرى لاستيراد 165 ألف طن لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية، وعدد من الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية، بخلاف 150 ألف طن لشركات تابعة للقطاعين العام والخاص.

وأوضح مصطفى عبد الجواد، رئيس مجلس المحاصيل السكرية، أن استيراد 200 ألف طن سكر خام وقبلها أكثر من 300 ألف طن "لن يؤثر في الأسعار بشكل ملموس، في ظل حالة من جشع التجار".
وأشار عبد الجواد، في تصريحات لـ"العربي الجديد"، إلى أن وزارة التموين تستورد سكر القصب الخام من مناشئ البرازيل والهند وتايلاند لرخص سعره بالمقارنة بسكر البنجر المكرر، والذي يأتي من أوروبا، لافتاً إلى أن طن الخام يعطي من 96 إلى 98 في المائة سكراً مكرراً.

وأفاد بأن تكرير طن السكر يكلف حوالى 50 دولاراً، وهو ما يعنى أن استيراد السكر الخام يوفر نحو 100 دولار حال استيرادهم مكرراً جاهزاً، بخلاف الاستفادة من منتجاته الثانوية كالمولاس والكحول والخميرة.

وكشف أحد أعضاء رابطة تجار السكر أن السبب الرئيسي وراء هذه الارتفاعات التي لم تحدث في تاريخ تجارة وتصنيع السكر يرجع إلى احتكار 5 شركات لتجارة السكر في مصر، منهم شركة لديها 60 ألف طن داخل مخزن إحدى شركات السكر الحكومية، تنتظر الوقت المناسب لعرضها في السوق.

وأضاف المصدر، في تصريحات لـ"العربي الجديد"، أن الحكومة ألزمت شركات السكر بالنزول بالحد الأدنى لطلبات البيع من 2000 إلى 500 طن، بهدف السماح للشركات الصغيرة بالدخول لسوق المنافسة، ولكن الكبار تحايلوا على القرار بالدخول بأسماء شركات أخرى تابعة لهم، والشيء نفسه يحصل في البورصة السلعية.

وأشار إلى أنه بخلاف احتكار الكبار وسيطرتهم على سوق السكر في مصر، "هناك طلب على المعروض من السكر نتيجة انتعاش حركة التصدير إلى السودان، بالإضافة إلى زيادة الطلب المحلي بعد تراجع حصة المواطن من السكر التمويني إلى كيلو واحد لكل فرد".
وقررت الحكومة الخميس الماضي تمديد حظر تصدير السكر بأنواعه لمدة 3 أشهر أخرى، تنتهي في نوفمبر/ تشرين ثاني المقبل، باستثناء الكميات الفائضة عن احتياجات السوق المحلي، والتي تحددها وزارة التموين والتجارة الداخلية، وستُصدّر بعد موافقة وزير التجارة والصناعة.

وتنتج مصر نحو 2.8 ملايين طن سكر، تغطي نحو 85% من الاستهلاك، الذي يصل إلى نحو 3.2 ملايين طن، فيما تستحوذ الشركة القابضة للصناعات الغذائية على حوالى 60 في المائة من حجم الإنتاج في مصر، من خلال 5 شركات توجه أغلب إنتاجها لحساب وزارة التموين، والتي توزعه بدورها على المتاجر التموينية المختصة بالسلع المدعمة، فيما يساهم القطاع الخاص بنسبة 40 في المائة من حجم الإنتاج.

/ moasher

انتخابات الرئاسة.. الهيئة الوطنية تحدد 15 رمزا انتخابيا للمرشحين.

(سياسية . اليوم السابع)

تبدأ الهيئة الوطنية للانتخابات، برئاسة المستشار وليد حمزة اعتبارا من يوم الخميس المقبل الموافق 5 أكتوبر وحتى 14 أكتوبر، استقبال أوراق المرشحين للانتخابات الرئاسية عام 2024 وذلك بمقر الهيئة بـ110 شارع القصر العيني، يوميا وحتى في الإجازات الرسمية، من الساعة 9 صباحا وحتى الساعة 5 مساء، عدا اليوم الأخير.

وجهزت الهيئة الوطنية للانتخابات، قاعة كبيرة بمقر الهيئة، لاستقبال المرشحين أو وكلاء عنهم وفقا للقانون، لتقديم أوراق ترشيحهم أمام اللجنة المقرر تشكيلها لفحص الأوراق المقدمة.

كما أنهت الهيئة الوطنية للانتخابات، طباعة كافة النماذج والأوراق الخاصة بالترشح للانتخابات الرئاسية، تمهيدا لفتح باب الترشح واستقبال المرشحين يوم الخميس المقبل.

الرموز الانتخابية

من جانب أخر أصدرت الهيئة الوطنية للانتخابات برئاسة المستشار وليد حمزة، قرار بعدد الرموز الانتخابية التي سيستخدمها المرشحين في الانتخابات الرئاسية لعام 2024 والتي تضمنت 15 رمزا انتخابيا.

ونشرت الجريدة الرسمية قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم 19 لسنة 2023 والذى تضمن تحديد الرموز الانتخابية وقواعد تخصيصها للمرشحين بالانتخابات الرئاسية 2024.

ونصت المادة الأولى من القرار على أنه لكل طالب ترشح لم يتم استبعاده لأى سبب من الأسباب اختيار رمز انتخابى من بين الرموز المدرجة اسما وشكلا بالجدول المرفق، وفقا لأسبقية تقديم طلب الترشح .

وفي حالة عدم قيام أحد طالبي الترشح باختيار رمزه الانتخابي وفقًا للمادة السابقة تقوم الهيئة بتعيين رمزا انتخابيًا له من بين الرموز المتاحة.

وتضمن جدول الرموز الانتخابية رمز النجمة والشمس والأسد والحصان والنسر والديك والميزان والطائرة وساعة اليد والنخلة والمركب والمظلة والتليفون والنظارة والسلم.

توكيلات المواطنين بالشهر العقارى

وتواصل لليوم الخامس على التوالي مكاتب التوثيق التابعة لمصلحة الشهر العقارى والبالغ عددها 217 مكتبا والمخصصة لتوثيق توكيلات المواطنين المؤيدين للمرشحين في الانتخابات الرئاسية، عملها غدا الجمعة وذلك للتيسير على المواطنين في توثيق تأييدات مرشحي الرئاسة 2024.

ويلزم القانون المرشحين للانتخابات الرئاسية الحصول على توكيلات 25 ألف مواطن ممن لهم حق الانتخاب حيث تتمثل الشروط الخاصة بقبول طلب الترشح لمنصب رئيس الجمهورية في أن يزكى المترشح 20 عضوا على الأقل من أعضاء مجلس النواب أو أن يؤيده ما لا يقل عن 25 ألف مواطن ممن لهم حق الانتخاب في 15 محافظة على الأقل، وبحد أدنى 1000 مؤيد من كل محافظة منها، وفى جميع الأحوال لا يجوز تزكية أو تأييد أكثر من مترشح.

وتتابع الهيئة الوطنية للانتخابات، عملية الحصول على التأييدات من خلال اتصالها بأجهزة تقنية مع مكاتب الشهر العقاري للتأكد من صحة التأييدات وحصرها وتذليل أي عقبات أمام المواطنين حيث يتم ادخال بيانات المواطن على جهاز "تابلت" متصل بنظام إلكتروني مع الهيئة الوطنية للانتخابات وكذا بالأحوال المدنية لتأكد من صحة بطاقة الرقم القومي او جواز السفر المقدم من المواطن.

ومن ضمن تسهيلات الشهر العقاري على المواطنين فإنه لا يوجد اختصاص مكاني لمكاتب التوثيق حيث يمكن لمواطن أن يقوم بتوثيق تأييده لمرشح في مكتب توثيق غير الموجود في محافظه، والعمل خلال الاجازات والعطلات الرسمية، كما لا يجوز عمل توكيل عام من شخص لآخر لتوثيق نموذج تأييد راغبي الترشح لرئاسة، ويستلزم ان يقوم الشخص بنفسه بتوثيق نموذج تأييد من يرغب في ترشحه.

الشهر العقارى

تسكين القضاة أثناء التصويت

من ناحيته وقع المستشار وليد حمزة رئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات، وميرفت حطبة رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق، والمهندس عادل والي العضو المنتدب التنفيذي للشركة، برتوكول تعاون مشترك لتوفير الإقامات اللازمة لتسكين القضاة المشرفين على الانتخابات الرئاسية لعام 2024.

وحضر مراسم توقيع بروتوكول التعاون المستشار محمد عبدالواحد والمستشار عبد السلام محمود عضوي مجلس الادارة والمستشار شادي رياض نائب المدير التنفيذي للهيئة والمستشارين أشرف عبد الصادق ومحمد عبد العال وإنجي بدوي أعضاء الجهاز التنفيذي للهيئة الوطنية للانتخابات.

كما وقعت الهيئة الوطنية للانتخابات، بروتوكول تعاون مع وزارة التضامن والمجلس القومي لذوي الإعاقة، حيث ينظم البرتوكول الموقع بين الأطراف الثلاثة؛ تعزيز التعاون بين وزارة التضامن الاجتماعي والمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة والهيئة الوطنية للانتخابات، في إدارة وتنفيذ خدمة الربط الشبكي المطلوبة لتبادل بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة بين الأطراف الثلاثة، مصنفة بالقطاع الجغرافي وبالفئة العمرية وبالنوع الاجتماعي وذلك

لتحديد اللجان بالطابق الأرضي للتيسير عليهم.

وكانت الهيئة الوطنية للانتخابات برئاسة المستشار وليد حمزة قد أعلنت الجدول الزمني بإجراءات ومواعيد الانتخابات الرئاسية، والذي تضمن فتح باب الترشح يوم 5 أكتوبر ولمدة عشرة أيام تنتهي في 14 أكتوبر، على أن تجري عملية الاقتراع للمصريين في الخارج ايام 1و2و3 ديسمبر بالداخل ايام 10و11و12 ديسمبر.

قرار جمهوري بالعفو عن بعض المحكوم عليهم بمناسبة الاحتفال بعيد 6 أكتوبر

(سياسية . أخبار اليوم)

أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي قرارا رقم ٤١٧ لسنة ٢٠٢٣ في شأن العفو عن باقي العقوبة لبعض المحكوم عليهم بمناسبة الاحتفال بعيد القوات المسلحة الموافق السادس من أكتوبر عام ٢٠٢٣.
وتشكل لجنة عليا من الجهات الأمنية المعنية برئاسة مساعد وزير الداخلية لقطاع الحماية المجتمعية للنظر فيمن يستحق العفو وفقاً لأحكام هذا القرار.

الرئيس عبد الفتاح السيسي يستقبل أمين مجلس الأمن الروسي

(سياسية . رئاسة الجمهورية)

استقبل السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي السيد "نيكولاي باتروشيف" أمين مجلس الأمن الروسي، وذلك بحضور كل من السيد سامح شكري وزير الخارجية، واللواء عباس كامل رئيس المخابرات العامة، والسيدة فايزة أبو النجا مستشارة رئيس الجمهورية لشئون الأمن القومي، وعدد من كبار المسئولين الروس.

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية المستشار أحمد فهمي أن أمين مجلس الأمن الروسي نقل تحيات وتقدير الرئيس فلاديمير بوتين للسيد الرئيس، مؤكداً الأهمية التي توليها روسيا تجاه ترسيخ العلاقات الثنائية مع مصر في إطار اتفاق الشراكة والتعاون الاستراتيجي بين البلدين. وقد نقل السيد الرئيس خالص تحياته للرئيس بوتين، مثمناً مسيرة التعاون الثنائي بين البلدين، وزيادة التبادل التجاري، بالإضافة إلى المشروعات التنموية المشتركة الجاري تنفيذها، وفي مقدمتها إنشاء محطة الضبعة للطاقة النووية لتوليد الكهرباء، والمنطقة الصناعية الروسية في محور قناة السويس.

وأضاف المتحدث الرسمي أن السيد "باتروشيف" أطلع السيد الرئيس على آخر تطورات الأوضاع بشأن الأزمة الروسية الأوكرانية، ومستجدات التحركات الروسية في هذا الإطار على المستوى الدولي، حيث أكد السيد الرئيس

موقف مصر بأهمية تغليب الحلول الدبلوماسية للأزمة، ودعم كافة المساعي الرامية لسرعة تسويتها سياسيًا، بما يحفظ الأمن والسلم الدوليين، ويُنهي كذلك التداعيات الاقتصادية السلبية، التي أحدثت ضررًا كبيرًا للدول ذات الاقتصادات الناشئة، خاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي العالمي الذي يتعرض لمخاطر جادة.

وقد تناول اللقاء كذلك سبل تعزيز العلاقات الثنائية في عدد من المجالات، فضلًا عن تبادل وجهات النظر بشأن الموضوعات الإقليمية والدولية محل الاهتمام المشترك.

سفير القاهرة بأنقرة: عازمون على الارتقاء بالعلاقات المصرية التركية

(سياسية . الأناضول)

أكد سفير مصر الجديد لدى تركيا، عمرو الحمامي، الأربعاء، اعتزامه العمل على الارتقاء بالعلاقات المصرية التركية.

جاء ذلك خلال تقديم سفير القاهرة لدى أنقرة، أوراق اعتمادهِ كسفير لبلادهِ إلى الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، وفق بيان وزارة الخارجية المصرية.

وبحسب البيان، "قدم السفير عمرو الحمامي، أوراق اعتمادهِ إلى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ، كسفير لمصر لدى تركيا".

وعبر السفير عمرو الحمامي إلى "الرئيس التركي عن اعتزازهِ بأن يتم تعيينه كأول سفير لمصر لدى تركيا بعد أكثر من 10 سنوات".

وأكد الحمامي على "اعتزامه العمل على تعزيز العلاقات المصرية التركية والارتقاء بها في كافة المجالات".

وفي وقت سابق الأربعاء، تسلم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أوراق اعتماد السفير المصري الجديد لدى أنقرة، عمرو الحمامي، خلال استقباله في المجمع الرئاسي التركي بالعاصمة أنقرة.

والتقط الرئيس أردوغان صورا تذكارية مع السفير المصري وأسرته وبعض أعضاء السفارة.

وفي يوليو/ تموز الماضي أعلنت تركيا ومصر في بيان مشترك رفع العلاقات الدبلوماسية بينهما إلى مستوى السفراء، وترشيح صالح موطلو شن سفيرا لأنقرة لدى القاهرة، وعمرو الحمامي سفيرا لمصر في تركيا.

مصر تحصل على تمويل جديد من البنك الآسيوي

(اقتصاد . روسيا اليوم)

كشف وزير المالية المصري محمد معيط اعتزام "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية" تقديم تمويل إضافي إلى مصر بقيمة مليار دولار لدعم أنشطة القطاع الخاص.
وستضاف الأموال الجديدة إلى محفظة مشروعات البنك الحالية في مصر والبالغة 1.3 مليار دولار، حيث سيخصص جزء من التمويل لتوفير تسهيلات عبر بنك مصر، وجزء لتمويل مشروع النقل مثل مترو الأنفاق بمدينة الإسكندرية، بجانب تمويلات للقطاع الخاص، فيما ستوفر الحكومة ما يصل إلى 35 مليار جنيه لتسريع تنفيذ مشروع مترو الأنفاق بالإسكندرية، بخلاف 1.6 مليار يورو تمويل عبر قروض خارجية للمشروع، معظمها عن طريق التحالف الفائز بالمشروع.

وتدرس مصر أيضا إصدار السندات الزرقاء وسندات الاستدامة، وفق تصريحات معيط دون الخوض في تفاصيل حول القيمة أو التوقيت، مشيرا إلى أن البنك سيوفر ضمانة لإصدار سندات الباندا بقيمة 3.6 مليار يوان صيني.

وكان معيط قد قال إن الحكومة تتوقع إصدار "سندات باندا" في السوق الصينية، مقومة بنحو 500 مليون دولار خلال الربع الأول من السنة المالية الجارية.

وسندات الباندا هي سندات دولية مقومة باليوان الصيني، يقوم مصدرون من خارج الصين بطرحها وبيعها في السوق وبالعملة الصينية.

وكان نائب رئيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، قد أكد أن الفترة المقبلة ستشهد تعاون قوي للغاية بين البنك والحكومة المصرية.

وأوضح أن البنك يركز حاليا بشكل رئيسي على قطاعات مثل النقل والطاقة المتجددة، مشيرا إلى أن البنك حقق نجاحا كبيرًا حتى الآن فيما يتعلق بتمويل هذا النوع من المشاريع كما أن البنك الآسيوي لديه التزام بتسهيلات إقراض مع بنك مصر لتمويل التحول منخفض الكربون للمشاريع المحلية.

وأشار إلى أن هناك عددا من المشاريع في مصر التي جاري العمل عليها من قبل البنك، مضيفا أن الاجتماعات والمناقشات الجارية حاليا بشرم الشيخ تظهر أن هناك الكثير من المجالات، التي يمكن أن يقدم البنك دعمه لمصر من خلالها في المستقبل، خاصة المتعلقة بتمويل المناخ.

«المركزيان» الإماراتي والمصري يوقّعان اتفاقية لمقايضة الدرهم والجنيه

(اقتصاد . جريدة الشرق الأوسط)

وقّع مصرف الإمارات المركزي والمصرف المركزي المصري، اتفاقية ثنائية لمقايضة الدرهم الإماراتي والجنيه المصري. تتيح الاتفاقية للطرفين مقايضة العملات المحلية بقيمة اسمية تصل إلى 5 مليارات درهم إماراتي (1.3 مليار دولار) و42 مليار جنيه مصري.

وقّع الاتفاقية محافظ مصرف الإمارات المركزي خالد بالعمى، ونظيره المصري حسن عبد االله.

وقال بالعمى إن اتفاقية مقايضة العملات بين البلدين «تعكس مدى عمق ومتانة العلاقات الثنائية بين دولتي

/ moasher

الإمارات ومصر، وتشكل فرصة مهمة لتطوير الأسواق الاقتصادية والمالية بين الجانبين انطلاقاً من حرص القيادة في البلدين على دعم العلاقات الثنائية في المجالات كافة، والعمل بما يحقق المصالح المشتركة، التي تنعكس بشكل إيجابي على القطاعات التجارية والاستثمارية والمالية وتعزيز الاستقرار المالي».

بدوره، قال عبد االله إنه «في إطار التعاون المستمر بين دولة الإمارات ومصر، ودعماً لأواصر التعاون قام كلٌ من مصرف الإمارات المركزي والمصرف المركزي المصري بإبرام اتفاقية مقايضة بالعملات المحلية بين البلدين، وتعد عملية المقايضة حجر الأساس في دعم التعاون المالي بين البلدين بالعملة المحلية».